المحور الرابع: خطوات التدقيق البنكي.

تتطلب وظيفة التدقيق في البنك إتباع خطوات عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة حرصا على دقة النتائج المتوصل إليها وكذلك أثر العملية على نشاط المؤسسة وبالتالي فالتدقيق يقوم على خطوات عمل يجب إتباعها في إطار تنفيذ المهمة وإنجاحها، وهذه الخطوات كالتالي:

المرحلة الأولى: الخطوات الأولية لعملية التدقيق البنكي

وهي المرحلة التمهيدية في المراجعة، حيث يقوم المراجع بالإطلاع على البنك بغرض كسب معرفة ومعلومات عنه وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للبنك وتتم هذه المرحلة عبر ثلاث خطوات هي:

أولا: الدراسة الأولية للبنك: وهي تقتضي أن يقوم المراجع بدراسة أولية لنشاط البنك حيث يحصل على مختلف البيانات والمعلومات عنها وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام البنك وهذا لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج المراجعة.

1. **البحث عن المعلومات:** سيبحث المراجع عن المعلومات المهمة والتي تؤثر على طبيعة التدقيق كما أنها تحدد اتجاه وامتداد التدخلات الممكن تحقيقها في المؤسسة، ويمكن تصنيف أهم المعلومات في العوامل التالية:

1.1 العوامل الخارجية: تتمثل أساسا في المحيط الاقتصادي، مميزات القطاع، مكانة البنك في السوق...إلخ.

2.1 العوامل الداخلية: تتمثل أساسا في الهيكل التنظيمي، القواعد الأساسية التي تخضع إليها البنك، نشاطات وعمليات البنك الوسائل والتقنيات المستخدمة في البنك، الأفراد المسؤولة عن تسيير وتنفيذ العمليات، الإستراتيجيات والآفاق المستقبلية للبنك، ولكي يتمكن المراجع من الإلمام بكل هذه المعلومات فإنه يستعمل كل من:

- الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى البنك؛
- استجواب الأفراد والمسيرين داخل البنك؛
- زيارة الفروع التابعة للبنك.

فكل هذه العوامل تؤثر في أوضاع البنك وتخلق مناطق خطر فيها ذلك أن كل هذه المعطيات والحسابات ماهي إلا إنعكاس للحقائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي يعيشها البنك.

حيث أنه عندما ينطلق المدقق في مهمته فإنه يحاول جمع كل المعلومات الخاصة بمحيط البنك كمرحلة أولى ثم تأتي مرحلة تقييم الرقابة الداخلية أين يتم تحديد نقاط القوة والضعف، ومن كلاهما يضع المراجع خطة خاصة بتنفيذ مهمته التي ستنتهي بتوصيات وحلول.

2. **تحديد أهداف المهمة:** إن حجم المؤسسة وتعدد الأنشطة التي غالبا ما تكون معقدة ومركبة كما أنها تكون موزعة عبر مناطق جغرافية مختلفة كلها عوامل تفرض على المراجع التخطيط والتنظيم الدقيقين عند تنفيذ مهمته، فانطلاقا من الإلمام الشامل ببعض المعلومات العامة للبنك يستطيع المراجع تحديد أهداف المراجعة فكل خطوة من مهمته لابد أن تندرج ضمن هدف معين وواضح حيث يحدد المراجع العمليات الأكثر عرضة للخطر والتركيز على العناصر التي تكثر فيها الأخطار.

ومنه مهما كانت المهمة المكلف بها المراجع فإن المعرفة العامة للبنك تعتبر المرحلة التمهيدية قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يسمح بالكشف عن مواطن القوة والضعف في المؤسسة.

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخيلة:

إن إدارة البنك بشكل فعال يتطلب مجموعة من المعلومات كقاعدة لإتخاذ القرار في المؤسسة، هذه الأخيرة التي تنتج وتستخدم معلومات كثيرة ومتنوعة وبقى الإشكال المطروح هو اقتناء المفيد والصحيح منها بتكلفة مقبولة، ولهذا فإذا كان نظام الرقابة الداخلية في البنك قائم على أسس صحيحة ويطبق بشكل يضمن الدقة والفعالية لكل العمليات المحققة فإن نظام المعلومات في هذه الحالة يكون محل ثقة وسيؤدي فعلا إلى اتخاذ القرار السليم إن إجراءات الرقابة الداخلية هي أساس كل مهمة مراجعة فمن خلالها يتضح مبدى مصداقية نظام المعلومات في البنك، فعندما يسأل المسيرون عن وضعية البنك فيما يخص استغلال الموارد، كفاءات العمال، سير العمليات....إلخ، فإنهم يلجؤون إلى مراجعين وخبراء مستقلين يعتمدون على معايير دولية بغرض الحصول على أجوبة عن الأوضاع الحقيقة للمؤسسة.

فالتقنيات الموضوعة من هؤلاء المراجعين تعتمد أساسا على تحليل التنظيم الداخلي للمؤسسة والحكم على نوعية الرقابة الداخلية.

1. **تنظيم البنك:** أولا لا بدا من تحليل التنظيم الداخلي للبنك كمرحلة أولية للتقييم، ويمكن حصر هذا التنظيم في العمل، التنظيم الإداري والتنظيم المحاسبي.
2. **خصائص الرقابة الداخلية:** يستلزم إقامة نظام للرقابة الداخلية وجود بعض الخصائص التي تؤدي إلى خلق محيط ملائم يسمح بالسير الحسن للعمليات اليومية ونذكر منها:

- مخطط التسيير والتنظيم؛
- دفاتر خاصة تشرح بالتفصيل الإجراءات الداخلية للمؤسسة؛
- مؤهلات وكفاءات الموظفين؛
- تأكد المراجع من مسؤولية كل الأفراد وكذا تطبيق إجراءات تسمح بالفصل بين الوظائف.

وعلى ضوء ذلك وبعد إلمام شامل بنظام الرقابة الداخلية تتحدد عند المراجع درجة الثقة في نظام المؤسسة، كما تتضح المعالم والخطوط العريضة لبرنامج التدخلات والفحوص التي سيقوم بها المراجع أثناء تنفيذ تحقيقات المراجعة.

إذن فإن مرحلة المعرفة العامة للبنك وتقييم نظام الرقابة الداخلية تشكل المرحلة الأولية من مهمة المراجعة، حيث تتوجه من خلالها التحقيقات والفحوصات إلى ما هو مهم وأساسي كما تتحدد الأهداف المنتظرة من المراجعة ويمكن حصر النتائج الأولية فيما يلي:

- تحديد العمليات الأكثر عرضة للمخاطر؛
- تقييم درجة أهمية المخاطر؛
- إعداد برنامج وخطة لمهمة التدقيق.

هكذا يتم التقارب بين البنك والمراجع بشكل صحيح وديناميكي مما يؤدي إلى إعداد خطة تدخل متوازنة وفعالة تجنب المراجع تضييع الوقت والتخفيض بذلك من تكاليف مهمة المراجعة.

المرحلة الثانية: التنفيذ الفعلي لمهمة التدقيق:

في هذه المرحلة وعلى أساس المعلومات المحصل عليها في المرحلة الأولية يخطط المراجع مهمته ويحدد العمليات والمواطن الحساسة للتدقيق مع مراعاة الوقت وإمتداد حدود مهمته وكما يختار المراجع التقنيات والوسائل الملائمة لكل مهمة تدقيق كاستجواب الأفراد أو اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

فهنا البرنامج المفصل للأعمال يشكل دليل المراجعة فالمراجع يمكنه معرفة المهام الموكلة إليه (ماذا؟) حسب خطة محددة (متى؟) وبأي تقنية (كيف؟).

إضافة إلى ذلك قد يلجأ المراجع إلى اختيار بعض المساعدين والمختصين وذلك حسب درجة امتداد صعوبة المهمة.

1. إعداد برنامج مهمة التدقيق: يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها.

ويحاول المراجع تطبيق هذا البرنامج مع التدقيق والفحص في الأجوبة باستعمال الإختيارات والوسائل التي يراها مناسبة ويمكن توضيح أهم النقاط في إعداد مهمة المراجعة فيما يلي:

- تحديد الأنظمة أوالأنشطة أوالوظائف التي ستخضع لعملية المراجعة؛
- محاولة التدقيق في النظام وذلك عن طريق تحديد مسار انتقال الوثائق والملفات من بداية العملية إلى نهايتها؛
- تحديد عناصر الرقابة الداخلية.

2.توزيع المهام: ويقصد به تحديد موظفي مكتب التدقيق واختيار الكفاءات المناسبة، كما يجب على المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتبار المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف المعينة بنتائج المراجعة.

3. تنفيذ مهنة التدقيق: من خلال:

1.3 التحقيق: ويعني التأكد من مدى صحة ودقة العمليات والمعلومات وقدرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، بحيث يعتمد التحقيق أساسا على العمليات والحسابات.

2.3 التحليل: ويقتضي الفحص الانتقاذي للسياسات الإدارية وإجراءات الوقاية الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية ومختلف السجلات والمستندات داخل نطاق الفحص ويتطلب التحليل إجراء المقارنات والربط بين العلاقات والتمعن بقصد اكتشاف الإختلالات في النظام.

3.3 الالتزام: ويقصد به مدى التوافق بين السياسات الإدارية والانضباط في التنظيم.

4.3 التقييم: وهو تقييم مدى كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها في المؤسسة، بغية ترشيد الإجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات كذلك.

4. مستويات تنفيذ مهمة التدقيق:

بغرض تحقيق أهداف المراجعة يستلزم على المراجع استخدام مجموعة من الفحوصات والمراقبات وهنا نميز بين ثلاث مستويات للتدقيق هي:

1.4 المراجعة المحاسبية الإحصائية: وهي تخص الجانب المالي والمحاسبي للمؤسسة حيث تعرف على أنها اختبار يقوم به خبير مستقل بغرض إعطاء رأي مبرر عن الحقيقة المالية للبنك، وقد يذهب المراجع إلى أبعد من ذلك كمحاولة تحديد أخطار التسيير الناتجة عن النوعية الرئيسية للمعلومات هناك يجب التأكد من المعطيات المالية والإحصائية المستعملة في التسيير اليومي للبنم ومن بين هذه المعلومات:

- القوائم والنتائج الشهرية للمحاسبة العامة؛
- القوائم والنتائج الشهرية للمحاسبة التحليلية؛
- الميزانيات؛
- الإحصائيات.

2.4 المراجعة في عمليات التسيير: إن التحليل الجيد للعمليات والتدقيق في كيفية سيرها داخل البنك يمكن أن يحدد مختلف مراحل التدخل لعملية المراجعة واحترام الإجراءات والبحث المستمر في تحسينها يسمح بتخفيض المخاطر التي يواجهها البنك وعلى ذلك لابدا من التوجيه الصحيح لتدخلات المراجعة لعمليات التسيير بمعنى أن يركز المراجع على العمليات والوظائف الأكثر عرضة للمخاطر (العمليات المهمة في البنك، العمليات ذات الطابع الجديد)؛

3.4 المراجعة الإدارية: تعتبر من أصعب مراحل المراجعة فخبرة وكفاءة المراجع عند تحليل وتفسيير الأوضاع لا تكفي لحل المشاكل فتجنب المخاطر التي تواجه البنك لابدا من وجود دعم صارم من طرف إدارة البنك كإعطاء الأهمية لعملية المراجعة والأخذ بتوصياتها مهما كان عمقها.

ذلك أن أي خطأ في الرقابة الداخلية يرجع إلى مسؤولية الإدارة إما عند تصميم مخطط الرقابة الداخلية أو في عمليات التسيير أو في اختيار الكفاءات لذلك لابدا من مراجعة المراحل الإدارية وكيفية استنادها على المعلومات لاختيار البرنامج والسياسات الملائمة.

المرحلة الثالثة: إعداد تقرير التدقيق: تتمثل المرحلة النهائية للمراجعة في إعداد تقرير نهائي للتدقيق بحيث يبرز فيه المراجع الذي كان محل الفحص ومدى أهميته والطريقة التي تمت بها المعالجة مع النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، ويكون ذلك كما يلي:

1.4 الاجتماع النهائي: ويضم كل من المراجع، العميل وكذا المسيرين ومختلف المسؤولين في البنك وتتجلى أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع أثناء مهمته فلابدا من السماح للقائمين على البنك التعرف على شكوك وتحقيقات المراجع وإمكانية مناقشتها بناءا على ذلك يحاول المراجع عرض النتائج والتوصيات استنادا على الأولويات ودرجة الأهمية بحيث يبرر المراجع كل نقاط القوة والضعف مرفقة بالإستدلالات والبيانات وقد يصادف المراجع في ذلك معارضة العميل أو المسيرين في المؤسسة وهنا يكون عليه استحضار ما يثبت حكمه ونتائجه.

2.4 إعداد تقرير المراجعة: ويعتبر الشكل النهائي والكتابي لمهمة المراجعة إذ لا يمكن تصور مهمة المراجعة بدون تقرير يكشف عن حكم المراجع فيه في وضعية المؤسسة ويخضع تقرير المراجعة إلى معايير ومبادئ معمول بها لدى المراجعيين وبعد الاجتماع النهائي الذي تم فيه مناقشة جميع النقاط التي ستذكر في التقرير وبعد أن يتحصل المراجع

على أجوبة العميل يمكن له أن يشرع في كتابة تقريره النهائي الذي يشكل وثيقة رسمية ومصدر للمعلومات كما يعتبر أداة عمل للمراجعين والمسيريين.

ويجب أن يتضمن التقرير مايلي:

- العنوان؛
- الجهة الموجه إليها التقرير؛
- فقرة المقدمة: تبين أنواع القوائم المالية التي تمت مراجعتها والفترات التي تغطيها والشركة محل المراجعة، كما تشمل تذكير بمسؤوليات إدارة البنك ومسؤوليات مراجع الحسابات؛
- فقرة النطاق: تبين هذه الفقرة طبيعة ونطاق عملية التدقيق حيث يوضح المدقق أنه قام بالمهمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير المطبقة محليا، كما نبين هذه الفقرة بعض المعلومات عن طبيعة العمل المنجز من قبل المدقق؛
- فقرة الرأي: تبين هذه الفقرة رأي المدقق في القوائم المالية؛
- تاريخ التقرير؛
- عنوان المدقق وتوقيعه.